تحت تأثير ضغوط بيعية شملت العديد من الأسهم في مختلف القطاعات

«بيان»: خسائر كبيرة للبورصة.. و484,4 مليون دينار أرباح الشركات بالربع الأول

ذكر التقرير الشهري لشركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية تكبد خسائر واضحة لمؤشراته الثلاثة مع نهاية شهر مايو، وذلك تحت تأثير من الضغوط البيعية التي ميزت تداولات السوق خلال الشهر، والتي شملت العديد من الأسهم في مختلف القطاعات.

وقال التقرير ان المؤشر السعري أقفل عند مستوى 6,193,82 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 2,74٪، فيما تراجع المؤشر الوزني إلى مستوى 404,70 نقاط، بانخفاض نسبته 3,06٪، في حين تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة بلغت 3,06٪، لينهي تداولات مايو عند مستوى 969,40 نقطة.

وأشار الى ان سوق الكويت للأوراق المالية شهد خلال شهر مايو تطبيق نظام التداول الجديد «اكستريم» والذي شمل تغيرات جذرية على نظام التداول ومؤشرات السوق، حيث يشمل النظام الجديد استحداث مؤشر جديد للسوق «كويت 15»، والذي يضم أكبر 15 شركة في السوق من حيث القيمة السوقية وحجم التداول، على أن تتم مراجعة تلك الشركات كل ستة أشهر.

وأوضح انه قد تمت إعادة هيكلة قطاعات السوق بشكل يعبر عن أنشطة الشركات بكفاءة أعلى، إذ تم استحداث 15 قطاعا، يتم تصنيف الشركات المدرجة إليها بحسب نشاطها والمجال الذي تعمل فيه. كما تم إلغاء الوحدات والكسور، على أن تكون أقل كمية للتداول هي سهم واحد فقط.

وبين ان الشهر الماضي شهد الكثير من الأحداث والأخبار الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء السوق وتابعتها الأوساط الاستثمارية بشكل واضح، حيث تأتي على رأس تلك الأخبار الحكم الصادر عن هيئة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية «ICC» والذي يلزم شركة «صناعة الكيماويات البترولية» الكويتية بدفع تعويض مالي لشركة «داو للكيماويات» الأميركية يبلغ 2,16 مليار دولار، لا تتضمن الفوائد والتكاليف، حيث جاء هذا الحكم بعد قرار مجلس الوزراء الكويتي في عام 2008 بعدم تنفيذ عقد الصفقة التي أبرمتها الشركة الكويتية مع الشركة الأميركية، والتي بلغت قيمتها ما يقارب الـ 6 مليارات دولار.

ولفت الى متابعة الأوساط الاقتصادية باهتمام التقرير الذي أصدره البنك الدولي عن الكويت مؤخرا، والمناقشات التي دارت حول التوصيات التي جاءت في التقرير، حيث أوصى البنك الدولي الكويت بإصدار قانون جديد للتصفية والإفلاس وإعادة هيكلة الشركات، وذلك بشكل عاجل، معتبرا أنه لا تحسن في بيئة التمويل والأعمال من دون تنظيم خروج مؤسسات من السوق.

وذكر التقرير أن هناك فجوات كثيرة في القوانين المحلية تقوض عملية إنقاذ المؤسسات المتعثرة القابلة للحياة. وقد ناقش وزير التجارة والصناعة هذا التقرير مع عدد من ممثلي الجهات الرسمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على أمل الخروج بورقة عمل عن مضمون الحوار بين هذه الجهات، للمساهمة في إعداد التقرير الأخير والنهائي الخاص بنظام الإفلاس والاقتراض ليتم تبنيه من قبل الحكومة فيما بعد.

وعلى صعيد الأخبار الخاصة بخطة التنمية، أشار التقرير الى اعترف وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية بأن الحكومة وضعت الخطة على عجالة وتحت ضغوط. هذا وقد في تفاقم خسائر السوق خلال شهر مايو، حيث فضل الكثير منهم العزوف وعدم التعامل في السوق، انتظارا لإعلان نتائج الربع الأول للشركات المدرجة، خاصة أن عددا كبيرا منها لم يفصح عن بياناته إلا في الأيام الأخيرة من المهلة القانونية المقررة للإفصاح، والتي انتهت في 15 مايو، وقد تم بالفعل إيقاف عدد 31 شركة عن التداول في نهاية تلك الفترة نتيجة تأخرها عن الإعلان عن بيانات الربع الأول. هذا ولم تخل تداولات السوق من المضاربات السريعة المستمرة على الأسهم الصغيرة وعمليات الشراء الانتقائية التي خففت من خسائر السوق.

وقد أغلق المؤشر السعري مع نهاية مايو عند مستوى 6,193,82 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 2,74٪، في حين أقفل المؤشر الوزني عند مستوى 404,70 نقاط مسجلا خسارة نسبتها 3,06٪ عن مستواه في أبريل، فيما سجل مؤشر كويت 15 انخفاضا نسبته 3,06٪ بالمقارنة مع مستوى افتتاحه في يوم تطبيق نظام التداول الجديد، حيث أنهى تعاملات الشهر عند مستوى 969,40 نقطة، من ناحية أخرى، بلغت المكاسب السنوية التي سجلها المؤشر السعري منذ بداية العام الحالي 6,53٪، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا بنسبة بلغت 0,23٪ مقارنة مع إقفال العام الماضي.

نتائج الشركات للربع الأول من عام 2012

وصل عدد الشركات المعلنة عن نتائج فترة الربع الأول المنقضية من العام الحالي إلى 175 شركة، محققة ما يقارب من 484,44 مليون دينار أرباحا صافية بتراجع نسبته 22,24٪ عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام الماضي، والتي بلغت آنذاك 622,98 مليون دينار.

المؤشرات الرئيسية

انخفض المؤشر السعري في 17 يوما من إجمالي 23 يوم تداول في مايو بينما ارتفع في الـ 6 أيام الباقية، ومع نهاية الشهر بلغت نسبة تراجعه 2,74٪، حيث أنهى تداولاته عند 6,193,82 نقطة بعد تسجيل ارتفاع قدره 175 نقطة تقريبا، من ناحية أخرى سجل المؤشر الوزني خسائر في 13 يوما من الشهر بينما ارتفع في الـ 10 أيام الباقية، وأنهى المؤشر تداولات الشهر عند 404,70 نقاط بانخفاض مقداره 13 نقطة تقريبا ونسبته 3,06٪ عن إقفاله في أبريل.

مؤشرات القطاعات

أغلقت معظم قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية مع نهاية الأسبوع الماضي مسجلة خسارة لمؤشراتها، وتصدرها قطاع الاتصالات الذي تراجع بنسبة بلغت 11,90٪، حين أغلق عند مستوى 881,0 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات المالية، منهيا تداولات الشهر عند مستوى 924,4 نقطة، أي بانخفاض نسبته 7,56٪، فيما جاء قطاع الشركات الصناعية في المرتبة الثالثة مع تراجع مؤشره بنسبة 6,69٪، ليغلق مع نهاية الشهر عند مستوى 933,1 نقطة، أما أقل القطاعات انخفاضا خلال الشهر الماضي، فكان قطاع المواد الأساسية، والذي أنهاه عند مستوى 988,5 نقطة، متراجعا بنسبة 1,15٪.

من جهة أخرى، تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي حققت ارتفاعا، حيث سجل مؤشره نموا نسبته 20,08٪ مع إغلاقه عند مستوى 1,200,8 نقطة، فيما جاء قطاع التكنولوجيا في المرتبة الثانية بارتفاع نسبته 18,31٪ ليقفل عند مستوى 1,183,1نقطة، هذا وكان قطاع التأمين هو الأقل ارتفاعا في الشهر الماضي، حيث أقفل مؤشره عند مستوى1,117,9 نقطة أي بارتفاع نسبته 11,79٪.

حركة التداول

شهد شهر مايو تباينا في تغيرات مؤشرات التداول الثلاثة مقارنة بإجماليات شهر أبريل. فقد زادت كمية الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 4,34٪ لتصل إلى 9,12 مليارات سهم، وانخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 16,52٪ لتصل إلى 651,38 مليون دينار، في حين ارتفع عدد الصفقات المنفذة خلال الشهر، حيث شهد إبرام 113,657 صفقة بنمو نسبته 9,24٪.

تداولات القطاعات

استأثر قطاع الخدمات المالية بالحصة الأكبر من تداولات الشهر من حيث كمية التداول، فقد بلغ عدد الأسهم التي تم تداولها للقطاع 4,29 مليارات سهم، شكلت نسبة 47,05٪ من إجمالي كمية الأسهم المتداولة في السوق خلال مايو، تبعه قطاع العقار في المرتبة الثانية والذي بلغ إجمالي حجم تداول أسهمه 2,43 مليار سهم، أي ما نسبته 26,59٪ من مجمل التداولات في السوق.

أما من حيث قيمة التداول، فقد احتل قطاع الخدمات المالية أيضا المركز الأول، إذ شكلت تداولاته 37,46٪ من إجمالي قيمة التداول في السوق خلال الشهر، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 244,03 مليون دينار، في حين احتل قطاع العقار المركز الثاني بـ 118,24 مليون دينار، أي ما نسبته 18,15٪ من إجمالي قيمة التداول في مايو.

تداولات الشركات

بالنسبة للشركات، احتلت الشركة الوطنية للميادين المركز الأول من حيث كمية الأسهم المتداولة، إذ تم تداول عدد 991,20 مليون سهم من أسهمها، تلتها شركة مجموعة المستثمرون القابضة في المركز الثاني، والتي وصل إجمالي كمية أسهمها المتداولة إلى 977,79 مليون سهم، وجاء بيت التمويل الخليجي في المركز الثالث من حيث كمية الأسهم المتداولة بـ 962,69 مليون سهم. أما من حيث قيمة التداول، فقد تصدر بيت التمويل الخليجي قائمة الأسهم الأكثر تداولا من حيث القيمة، إذ بلغ إجمالي قيمة أسهمه المتداولة خلال الشهر نحو 47,07 مليون دينار، تلته شركة الاتصالات المتنقلة التي وصلت قيمة تداول أسهمها إلى 32,60 مليون دينار، في حين احتل بنك الكويت الوطني المركز الثالث من حيث القيمة، إذ بلغت قيمة أسهمه المتداولة خلال الشهر نحو 28,47 مليون دينار.

تغير أسعار الأسهم خلال الشهر

خلال شهر مايو، شارك 174 سهما في التداول من أصل 204 أسهم مدرجة في السوق الرسمي، وارتفعت أسعار 50 سهما منها، في حين تراجعت أسعار 117 سهما وبقيت أسعار 7 أسهم من دون تغيير وذلك مقارنة باقفالات شهر أبريل الماضي.

بالنسبة لقائمة الأسهم المرتفعة خلال الشهر، فقد جاء سهم شركة وثاق للتأمين التكافلي في الصدارة بنسبة نمو بلغت 132,10٪ إذ أقفل على سعر 94 فلسا بالمقارنة مع 40,5 فلسا بنهاية أبريل. وجاء في المركز الثاني سهم شركة الأنظمة الآلية، والذي سجل ارتفاعا بنسبة 89,09٪ ليقفل على سعر 520 فلسا مقارنة مع 275 فلسا بنهاية الشهر السابق، وجاء في المركز الثالث سهم شركة المواساة للرعاية الصحية بعد أن أغلق عند 238 فلسا، أما بالنسبة لقائمة الأسهم المتراجعة، فقد تصدرها سهم شركة مجموعة الأوراق المالية، إذ تراجع بنسبة 46,96٪ لينهي تداولات الشهر عند سعر 122 فلسا مقارنة مع 230 فلسا بنهاية الشهر ما قبل الماضي.

في حين جاء سهم شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي في المركز الثاني متراجعا بنسبة 43,14٪ ليقفل عند 58 فلسا مقارنة مع 102 فلس بنهاية شهر أبريل. أما المركز الثالث للأسهم المتراجعة فكان من نصيب شركة الفنادق الوطنية التي تراجع سهمها بنسبة 42,14٪ منهيا نشاطه في مايو عند 162 فلسا.

ملاحظة: يتم تعديل الاقفالات السابقة للشركات المدرجة بحسب التوزيعات التي قامت بها وتعديل رؤوس أموالها إن وجدت، وفي حال إدراج الشركة خلال مايو، يتم استخدام سعر الأساس في يوم الإدراج للمقارنة بنهاية الشهر السابق.

القيمة السوقية

مع نهاية شهر مايو، بلغت القيمة الرأسمالية لإجمالي الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية 27,52 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 941 مليون دينار، تقريبا أي ما نسبته 3,30٪ بالمقارنة بشهر أبريل الماضي

البورصة المصرية تفقد نحو 16 مليار جنيه خلال شهر مايو الماضي

القاهرة ـ أ.ش.أ: فقد السوق المصري نحو 16 مليار جنيه خلال تعاملات البورصة في شهر مايو الماضي بعد تباين أدائه على مدار الأسابيع الماضية وتجاوز مؤشره الرئيسي حاجز 5 آلاف نقطة في مطلع الشهر، وذلك عقب إعلان نتائج المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية ليسجل خلال الشهر ثاني أكبر خسارة يومية له خلال العام الحالي. وقال وسطاء بالسوق إن البورصة تأثرت بتداعيات نتائج الانتخابات الرئاسية. وأوضحوا أن انتشار دعاوى التظاهرات لمليونيات، دفعت المستثمرين الأجانب خلال الاسبوع إلى عمليات بيع مكثفة، مما انعكس سلبا على رغبة المستثمرين سواء المصريون أو العرب لاقتناص فرص هبوط الأسعار. وسجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق (داخل المقصورة) نحو 336,7 مليار جنيه في نهاية جلسات الشهر الماضي المنتهية أمس ليتراجع بنحو 4٪ بمقدار 15,8 مليار جنيه عن الشهر السابق عليه والذي بلغ فيه 352,5 مليار جنيه. وذكر التقرير الشهري أن جميع المؤشرات تراجعت خلال مايو الماضي ليفقد مؤشر (إيجي إكس 30) خلال تعاملات الشهر نحو 5,23٪ ليغلق عند مستوى 4686 نقطة، بينما مالت الأسهم المتوسطة إلى الانخفاض حيث سجل مؤشر (إيجي اكس 70) تراجعا بنحو 5,55٪ مغلقا عند مستوى 409 نقاط، أما مؤشر (إيجي إكس 100) فسجل تراجعا بنحو 5,95٪ مغلقا عند مستوى 732 نقطة. وذكر التقرير الشهري للبورصة المصرية أن إجمالي قيمة التداول بلغت خلال الشهر الماضي 33,1 مليار جنيه في حين بلغت كمية التداول نحو 1,87 مليون ورقة منفذة على 399 ألف عملية، مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 12 مليار جنيه وكمية تداول بلغت 1,93 مليون ورقة المالية ورقة منفذة على 2,16 ألف عملية خلال شهر أبريل السابق عليه.

وأشار إلى أن تعاملات المستثمرين الأجانب غير العرب اتجهت خلال مايو الماضي نحو البيع بصاف قدره 849,49 مليون جنيه، بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة 486,41 مليون جنيه خلال الشهر وذلك بعد استبعاد الصفقات.

واستحوذت المؤسسات على 69,53٪ من المعاملات في البورصة، فيما كانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة 30,47٪، وسجلت المؤسسات صافي بيع بقيمة 510,78 ملايين جنيه خلال الشهر وذلك بعد استبعاد الصفقات.

الإيرادات نمت 159٪ لتصل إلى 1,35 مليار درهم

362 مليون درهم أرباح «نخيل» في الربع الأول

حققت شركة «نخيل العقارية» أرباحا فصلية بلغت 362 مليون درهم للربع الأول من عام، 2012 مقارنة بخسائر قدرت بنحو 36 مليون درهم للفترة نفسها من العام الماضي، في الوقت الذي بلغت إيرادات الشركة خلال الربع الأول من العام الحالي نحو 1,35 مليار درهم، مقارنة بـ 522 مليون درهم للفترة ذاتها من العام الماضي، مسجلة نموا بنحو 159٪.

وقال متحدث رسمي باسم الشركة، أمس الأول، إن «هذه الأرباح مدفوعة بشكل قوي من تسليم الشركة عددا كبيرا من الوحدات السكنية في مشروعات عقارية عدة، فضلا عن الأداء القوي لقطاعات الأعمال الأخرى، بما في ذلك تجارة التجزئة والتأجير التي أسهمت بشكل إيجابي في النتائج».

وأكد أن «نخيل» مستمرة في سياسة خفض النفقات التي اتبعتها خلال الأعوام الماضية، إذ استطاعت أن توفر نحو 22 مليون درهم خلال الربع الأول من 2012 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي»، مبينا أن «حجم أصول الشركة ارتفع خلال الربع الأول من العام الحالي بنحو مليار درهم ليصل إلى 24,5 مليار درهم».

وأضاف المتحدث الرسمي أن «الأداء الإيجابي للعديد من شرائح الدخل التشغيلي التي استمرت في تحقيق نتائج إيجابية ساعدت الشركة على تحقيق أداء مالي مميز خلال الربع الأول من العام الحالي»، مشيرا إلى أن «الأداء المالي يعكس الالتزام الذي تعهد به في مجلس إدارة الشركة لتنفيذ استراتيجية الأعمال التجارية المستدامة على المديين المتوسط والبعيد، ويرجع ذلك بشكل كبير في تحسين الكلفة وإدارة النقد».

وأشار إلى أن «النتائج المالية لـ «نخيل» هي أيضا دلالة على أن السوق العقارية باتت أكثر استقرارا، لذلك تسعى الشركة إلى تعزيز مكانتها مع مرور الوقت في السوق العقارية المحلية، ما ظهر جليا خلال الفترة الماضية التي شهدت إطلاق العديد من المشروعات، خصوصا في (نخلة جميرا)».

وشدد المتحدث على أن «الشركة ستسلم جميع المشروعات قصيرة المدى التي أعلنت عنها، بحد أقصى مع نهاية الربع الأول من العام المقبل»، لافتا إلى أن «الشركة حريصة على تسليم الوحدات في موعدها المحدد، وأنها تدرس دائما إمكانية إدخال مشروعات الشركة طويلة المدى حيز التنفيذ، بما يتناسب مع خطة الشركة».

وذكر أن «النتائج المالية القوية للشركة تعكس مدى التزامها بتنفيذ خطة إعادة الهيكلة المعتمدة، والمساهمة في انتعاش سوق العقارات في دبي، إذ استأنفت «نخيل» في نجاح جميع مشروعاتها قصيرة المدى، وبدأ تسليم الوحدات السكنية حسب الجدول الخاص بالتسليم».

وبين المتحدث أن «نخيل» أخذت على عاتقها مسؤولية تحقيق أهدافها، من خلال تسليم مشروعات سكنية مستدامة في دبي»، لافتا إلى أن الشركة حرصت على تنفيذ المشروعات التي تتوافق مع متطلبات السوق.

وأشار إلى أن «هناك نموا في مبيعات «نخيل» العام الماضي، ظهر جليا في مشروع نخلة جميرا، التي تصدرت المبيعات خلال الفترة نفسها»، لافتا إلى أن «هناك مشروعات أخرى لاقت طلبا ملحوظا، من بينها المدينة العالمية، جميرا بارك، وقرية جميرا».

وأكد أن «نخيل» تلتزم بسياسة إعادة الهيكلة من أجل وضع الخطط المستقبلية للشركة وتقييم المشروعات الاستراتيجية، لضمان وجودها مطورا رئيسيا ومحوريا يساعد على تطوير ونمو القطاع العقاري في دبي والإمارات».

قرب استكمال أعمال مطار الملك عبدالعزيز الجديد

جدة ـ أ.ش.أ: أكد رئيس الهيئة العامة للطيران المدني السعودية الأمير فهد بن عبدالله قرب استكمال أعمال البنية الأساسية لمطار الملك عبدالعزيز الدولي الجديد على مساحة 670 ألف متر مربع، والذي يتضمن 82 صالة داخلية ودولية ولكبار الشخصيات إلى جانب 96 جسرا للوصول إلى الطائرات.

ومن المقرر أن تبدأ المرحلة التشغيلية الأولى للمطار بعد 3 سنوات بخدمة 30 مليون مسافر ترتفع إلى 80 مليونا خلال 20 عاما.

ونقلت صحيفة «الوطن» السعودية عن الأمير فهد قوله اول من امس «إن السعودية بدأت ممثلة في الهيئة العامة للطيران المدني الاستعداد للدخول بقوة وبشكل مؤثر، إلى عالم النقل الجوي الحديث، بتحديث البنية التحتية وفق أحدث النظم العالمية والتوسع في إنشاء المطارات الدولية والإقليمية والداخلية.

«أرامكو»: لم ينقص «الديزل» في جميع مناطق السعودية ووضع آلية إلكترونية ميسرة للحجز

نفت أرامكو السعودية نقص إمدادات منتج الديزل في المملكة بشكل عام ومدينة الرياض بشكل خاص، مؤكدة أن لديها وفرة في إمداداتها من منتج الديزل في جميع مناطق المملكة بما في ذلك الرياض.

وقالت في بيان لها إن الكميات التي توفرها الشركة من منتج «الديزل» للسوق يتم تحديدها بناء على الدراسات المستمرة التي تجريها وخططها السنوية المعدة، مسبقا وفق احتياجات العملاء، والتواصل الدائم مع موزعيها في المملكة، لاستشراف مواسم ارتفاع الطلب على المنتجات والاحتياجات المتوقعة المرتبطة بالمشاريع في أوقات لاحقة، وكذلك الاحتياجات الطارئة، وفقا لصحيفة «الرياض».

وبينت أرامكو السعودية أنها وضعت آلية إلكترونية ميسرة ومرنة لحجز كميات المنتجات البترولية المراد شراؤها من الشركة.

وخصصت فريقا متفرغا لدراسة طلبات تلك الكميات وبحثها مع الموزعين والعملاء المباشرين، قبل موعد شرائها بوقت مبكر.

وأوضحت أنها فتحت قنوات تواصل منتظمة مع جميع عملائها في المملكة لتوعيتهم بالدور المنوط بهم في كل عام لتحقيق موثوقية عالية في الإمدادات إلى السوق المحلية.

ووضعت بين أيديهم سبل تطوير أدائهم للقيام بهذا الدور، تقنيا ومعرفيا، ودعتهم إلى مناقشة كل ما من شأنه تفعيل هذا الدور وتسهيل شؤونهم في هذا الإطار، للمحافظة على جدوى هذا النشاط التجاري وتحقيق رضا المستهلك النهائي والمستثمر على حد سواء.

وبحسب الصحيفة، فقد تم رصد نقص في الديزل في محطات الوقود داخل مدينة الرياض أمس الأول مما أدى الى تراكم الشاحنات وسيارات النقل في عدد من المحطات لانتظار مخصصاتها من الديزل.

502,9 مليون دولار يتوقع أن ينفقها السعوديون في مستحضرات التجميل في 2014

السعودية والإمارات الأعلى نمواً بالعالم في المواد التجميلية

تصدرت السعودية دول الخليج في حجم الأموال المستثمرة في أسواق العناية بالشعر والمواد التجميلية والعناية بالبشرة، حيث قدر آخر الإحصاءات الصادرة من معرض بيوتي وورلد الشرق الأوسط بدبي، الذي اختتم اول من أمس الخميس، أن السوق السعودية والإماراتية هما الأعلى نموا من بين أسواق العالم.

وكشفت الإحصاءات التي نقلها موقع العربية نت أن حجم سوق السعودية في منتجات العناية بالشعر المقدر في عام 2010 هو 397,2 مليون دولار، بينما حجم السوق المقدر والمتوقع في عام 2014 هو 502,9 مليون دولار، أي بزيادة تقدر بحوالي 26٪.

بينما حلت السوق الإماراتية ثانيا بزيادة تقدر بـ 24٪ حيث تقدر السوق في عام 2014 بـ 140 مليون دولار، وقفزت السوق السعودية في مواد التجميل إلى أن قدرت في عام 2014 بـ 331,3 مليون دولار من 267,4 في عام 2011 بزيادة 24٪ وتأتي السوق الإماراتية ثانيا بـ 130 مليون دولار، بحسب صحيفة «الشرق» السعودية.

وكان رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي عبدالرحمن سيف الغرير، افتتح صباح الأربعاء الماضي انشطة الدورة الـ17 من معرض التجميل التجاري بيوتي وورلد الشرق الأوسط 2012 الذي تنظمه الشركة الألمانية العالمية إيبوك ميسي فرانكفورت في مركز دبي التجاري العالمي بمشاركة 829 عارضا من 50 دولة.

وعقب الافتتاح قام رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي يرافقه كبار المسؤولين من الجهة المنظمة للمعرض بجولة بين منصات المعرض استمع خلالها لآراء عدد من العارضين المشاركين في المعرض، حيث أشاد بمستوى التنظيم الجيد في المعرض.

وقال إن هناك اهتماما كبيرا بقطاع التجميل، لذلك من المتوقع أن يشهد المعرض حضورا متزايدا سواء من المشاركين أو الزائرين من داخل الإمارات وخارجها وهو ما يعطي مؤشرا جيدا عن الإمارات ودبي خاصة كونها تمثل المركز التجاري الأهم في المنطقة لما تتمتع به من بنية تحتية وتسهيلات ممتازة.

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة معرض فرانكفورت بالشرق الأوسط أحمد باولس أن معرض بيوتي ورلد الشرق الأوسط حقق نموا بزيادة عن العام الماضي بـ 23٪ عن العام الماضي ومتوقع أن عدد الزوار أكثر من 20 ألف زائر وكان لدينا تحد من أكثر من سبعين شركة وضعت على قائمة الانتظار.

وعن السوق السعودية وتصدرها، علق باولس: السعودية دائما ما تتصدر وتنمو السوق فيها بشكل كبير في هذا القطاع ونحن بصدد مباحثات لنمو السوق السعودية أكبر في المعرض، وعن سبب تصدر السوق السعودية قال: السعودية بها حجم إنفاق كبير، ولم يستبعد باولس إقامة معرض في السعودية في الأعوام المقبلة بعد التباحث مع عدد مع الجهات المختصة بهذا الأمر.

عُمان تصدر شهادات إيداع بـ 770 مليون ريال

مسقط ـ كونا: أصدرت سلطنة عمان امس شهادات ايداع بقيمة 770 مليون ريال عماني. وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني ان متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,07٪ فيما بلغ اعلى سعر مقبول 0,08٪. واشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل الى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في 27 يونيو، موضحة ان سعر الفائدة على عمليات اعادة الشراء للفترة من 30 مايو الماضي وحتى الخامس من الشهر الجاري هو 1٪. وتعد شهادات الايداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط اداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي الى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.